3 مليارات دولار صفقات التنقيب عن النفط في المنطقة

قال تقرير اقتصادي إن صفقات التنقيب عن النفط في منطقة الشرق الأوسط بلغت حدود 3 تريليونات دولار في عام 2013، موضحا أن العدد الإجمالي لصفقات النفط والغاز في الإمارات وعُمان والعراق شكلت 60 في المئة من إجمالي عدد صفقات التنقيب والإنتاج، مما يؤكد أن الدول الثلاث كان لها نصيب الأسد من تلك الصفقات، في حين تراجع عدد الصفقات بالمنطقة من 44 عام 2012 إلى 26 صفقة في 2013، على رغم ارتفاع القيمة الإجمالية للصفقات من 2.7 مليار دولار أميركي عام 2012 إلى 3.1 مليارات دولار في 2013، وفقا لتقرير مؤسسة «إرنست ويونغ».

من جهته، قال رئيس قطاع النفط والغاز في ارنست ويونغ تورستن بلوس إن الأسواق سريعة النمو أصبحت في السنوات الأخيرة محركا للنمو الاقتصادي العالمي، وقدمت لشركات النفط والغاز آفاقا واعدة جذبتها لتستثمر في مناطق مثل الشرق الأوسط للاستفادة من هذا النمو.

وبالمقارنة مع عدد صفقات النفط والغاز، هيمن قطاع التنقيب والإنتاج من حيث عدد الصفقات وقيمتها في 2013، حيث زادت قيمة صفقات التنقيب والإنتاج في منطقة الشرق الأوسط من 0.8 في المئة عام 2011 إلى 1.5 في المئة عام 2012 و1.8 في المئة في 2013.

ارتفاع قيمة الدخل من القطاع النفطي

أما قطاع التكرير والمعالجة، فقد شهد خمس صفقات منها اثنتان في قطاع البتروكيماويات، وهو مستوى مماثل للنشاط الذي شهدناه خلال السنوات السابقة.

إلى ذلك، قال رئيس خدمات استشارات الصفقات في قطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديفيد بيكر إنه تم الإعلان أخيرا عن رغبة أوكسيدنتال بتروليوم بيع حصة أقلية من أعمالها في النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط. وفي حال تمت صفقة البيع تلك، فإنها ستمثل صفقة كبيرة في سوق الشرق الأوسط.

وعلى رغم زيادة صفقات التنقيب والإنتاج، أكدت المؤسسة العالمية أن صفقات خدمات حقول النفط في المنطقة منخفضة، مع إتمام 5 صفقات فقط العام الماضي، ثلاثة منها في دولة الإمارات، لكن بزيادة عن عدد الصفقات في عامي 2011 و2012، والذي بلغ 2 و3 صفقات على الترتيب. وقد أسهمت الصفقة الكبيرة المحتملة التي أعلنت عنها شركة «إن بي أس إنرجي» في وضع الشركة من جديد على قائمة البيع بعد فشل صفقة بيعها في فترة سابقة.

وأكد ديفيد أن مستوى الصفقات في قطاع خدمات حقول النفط لا يزال متواضعا، على رغم استمرار رغبة الحكومات ومؤسسات النفط المحلية في جذب شركات خدمات حقول النفط إلى المنطقة. وسيصبح هذا القطاع ذا أهمية متزايدة في حال البدء بتطوير الموارد غير التقليدية في دول مثل السعودية.

22 مليار درهم قيمة المباني المنجزة في دبي خلال العام الماضي

ارتفعت قيمة المباني المنجزة في دبي خلال العام الماضي بنسبة 36.47 في المئة لتصل إلى نحو 21.73 مليار درهم، مقابل 15.9 مليار درهم خلال 2012، بحسب بيانات مركز دبي للإحصاء.

وفصليا، ارتفعت قيمة المباني المنجزة خلال الربع الأخير من العام الماضي، بنسبة 23.8 في المئة لتصل إلى نحو 7.2 مليارات درهم، مقابل 5.8 مليار درهم خلال الربع الثالث من العام نفسه.

ووفقا للبيانات الصادرة عن المركز بلغ عدد المباني والمنشآت المنجزة في دبي خلال الربع الأخير من العام الماضي نحو 1.183 ألف مبنى.

ويرجع نمو قيمة المباني المنجزة في الإمارة إلى ارتفاع العوائد المالية على الاستثمار العقاري، ورغبة الملاك والمطورين للاستفادة العاجلة من التزامن مع الانتعاشة العقاري الراهنة.

ويبلغ متوسط العائد السنوي على الاستثمار العقاري بالدولة نحو 9 في المئة ، وهو المعدل الذي يعد الأعلى على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ما يضاعف من جاذبية القطاع وانتعاشة حركة التطوير والإنشاءات.

وتنوعت المباني المنجزة في دبي خلال الفترة المشار إليها بين الفلل الخاصة، والمباني متعددة الطوابق، والفلل الاستثمارية، والمباني الصناعية، والمنشآت العامة.

وأظهرت بيانات مركز دبي للإحصاء، أن المباني متعددة الطوابق استحوذت على النسبة الأكبر من المباني المنجزة في دبي خلال الربع الأخير من العام الماضي، بعد أن بلغت قيمتها نحو 4.1 مليارات درهم، ما يشكل نحو 57.6 في المئة من قيمة المباني التي تم إنجازها خلال هذه الفترة.

وحلت الفلل الخاصة في الترتيب الثاني من حيث القيمة، إذ تم إنجاز 684 فيلا بقيمة 1.13 مليار درهم، ما يشكل نحو 15.7 في المئة من إجمالي قيمة المباني المنجزة في دبي خلال الربع الأخير.

وجاءت نسب إنجاز الطوابق في المباني في الترتيب الثالث، إذ استحوذت على نحو 15.2 في المئة من إجمالي قيمة المباني المنجزة في دبي خلال الربع الأخير. وحلت الفلل الاستثمارية في الترتيب الرابع من حيث حصتها من إجمالي المباني المنجزة في دبي خلال الربع الأخير من العام الماضي، حيث تم إنجاز نحو 363 فيلا بقيمة 321 مليون درهم.

وجاءت المباني والمنشآت العامة في الترتيب الخامس، حيث تم إنجاز 22 مبنى بقيمة 301 مليون درهم، ما يشكل نحو 4.5 في المئة من إجمالي قيمة المباني المنجزة خلال هذه الفترة.

وجاءت المباني الصناعية في المرتبة الأخيرة، إذ تم إنجاز 61 مبنى بتكلفة استثمارية وصلت إلى 203 ملايين درهم خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر الماضيين.

زيادة الأصول تحت الإدارة بنسبة 52 في المئة

«الخبير المالية» تحقق نمواً في أرباحها الصافية بنسبة 40 في المئة خلال 2013

أعلنت شركة الخبير المالية أمس نتائجها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، إذ نما صافي الدخل بنسبة 40 في المئة مقارنة بما كان عليه في العام 2012 ليصل إلى 43.3 مليون ريال، بينما نمت الإيرادات الإجمالية بنسبة 17 في المئة لتصل إلى 125 مليون ريال، وارتفعت أرباح السهم بنسبة 40 في المئة إلى 0.53 ريال للسهم.

كما نما مجموع الأصول تحت الإدارة بنسبة 52 في المئة إلى 2.49 مليار ريال، وارتفعت القيمة السوقية لمحفظة استثمارات الخبير المالية بنسبة 20 في المئة إلى 671.5 مليون ريال، ما أدى إلى تحسن هامش صافي الدخل بنسبة 35 في المئة.

وقال صالح محمد بن لادن رئيس مجلس إدارة الخبير المالية «إن مجلس الإدارة في ضوء هذا الأداء المالي القوي والذي يبرز مدى صحة نموذج أعمالنا، أوصى بتوزيع أرباح على المساهمين بما يعادل 4.8 في المئة من القيمة الإسمية السهم قبل حسم أية مستحقات والذي سيتم بإذن الله بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعها المقرر انعقاده بتاريخ 8 مايو 2014، وهي أول التوزيعات النقدية التي ستقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين، وتمثل مرحلة رئيسية في نموها وتطورها».

عمار شطا

وكانت الخبير المالية قد حققت تقدماً ممتازاً خلال العام 2013 في تنويع محفظة أعمالها والمنتجات التي تقدمها، ومن أبرزها طرح ثالث صندوق استثمار مدرج في السوق المالية –صندوق الخبير للأسهم السعودية؛ والطرح الخاص لثاني صندوق استثمار في أسهم الشركات الخاصة– صندوق الخبير لأسهم الشركات الصناعية الخاصة 2، كما ارتفع عدد عقود الخدمات الاستشارية في العام 2013، وبدأت أيضاً بتقديم خدمات جديدة لإدارة محافظ الاستثمارات الخاصة لعملاء أفراد من أصحاب الملاءة المالية العالية.

وتعقيباً على هذه النتائج قال عمار شطا العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الخبير المالية أن هذه الإنجازات هي ثمرة العمل الجاد والحرص الذي بذلته فرق أعمالهم المتخصصة بتضافر جهودها على مدى العام 2013 لتتمكن بذلك من تحقيق زيادة بنسبة 31 في المئة في مشاركة العملاء في صناديقها الاستثمارية، بينما نمت قاعدة عملائهم بنسبة 33 في المئة ، ما يبرز استمرار ثقة العملاء بمنتجات الشركة وخدماتها، والنمو في قدراتهم على تطوير الأعمال وتوظيف الاستثمارات، ويشجعهم في ذلك ماتم إحرازه من اعتراف بجهودهم بفوزهم بأربع جوائز هامة أخرى في قطاع الخدمات المالية في العام 2013.

من بينها مترو مكة ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية

السعودية الأولى في الشرق الأوسط بعقود المشاريع المخطط منحها في 2014 بـ 130 مليار دولار

حققت السعودية المرتبة الأولى في قائمة سوق أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط، بقيمة 103.4 مليارات دولار، تليها إيران بعقود بقيمة 62.5 مليار دولار ثم الإمارات 42.3 مليار دولار.

وتعد المملكة بمثابة أكبر سوق للمشاريع في المنطقة، بتجاوز العقود المخطط لمنحها في 2014 لقيمة ال 130 مليار دولار، وفقا لتقرير شركة بيتك للأبحاث.

وتتضمن العقود المتوقع منحها في المملكة المرحلة الأولى من مترو مكة المكرمة بقيمة 7 مليارات دولار والمرحلة الأولى من مشروع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بقيمة 8.4 مليارات دولار.

ويتوقع استمرار النمو في سوق أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط خلال 2014، حيث سيعمل نشاط السوق في المملكة على رفع قيمة سوق المشاريع بمجرد منح العقود.

كما سيواصل قطاع النقل كونه أكثر القطاعات هيمنة، إلا أنه في حالة تأكيد منح عقود المصافي المخطط، فقد تزيد قيمة العقود الممنوحة في قطاع النفط ضمن أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط في أواخر عام 2014 أيضا.

وقال التقرير: بصورة عامة، لا تزال النظرة المستقبلية لسوق المشاريع في المنطقة إيجابية، مدفوعة بصورة رئيسة من قبل عدة عوامل أهمها استمرار التوسع الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط والنمو السكاني الكبير.

وتشير التوقعات إلى محافظة المملكة على مكانتها كأكبر سوق للإنشاءات في المنطقة، تليها الإمارات ثم قطر، ويأتي نمو القطاع في المملكة مدفوعا بالسرعة الكبيرة في النمو السكاني للمملكة ورغبتها في تحسين الطاقة الاستيعابية لبنيتها التحتية الاجتماعية.

وسجلت سوق أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط أعلى مستوياتها منذ خمسة أرباع سنوية وذلك في الربع الأخير من 2013 لتصل الى نحو 227 مليار دولار، وجاءت المكاسب على الأساس الربع سنوي متواضعة بزيادة بنسبة في المئة 0.4 مع وجود إدخالين جديدين فقط الى السوق.

وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل وجود عقود بقيمة إجمالية تتجاوز ال 600 مليار دولار في مرحلة التخطيط في 2014، فمن المتوقع أن ترتفع الأنشطة في إشارة مستمرة على تحسن الأوضاع في المنطقة.

السعودية ستحافظ على مكانتها كأكبر سوق للإنشاءات في المنطقة

وبالنظر فقط إلى حجم الصفقات المرجح إبرامها على مدار الأرباع السنوية القادمة ضمن أكبر 100 مشروع في الشرق الأوسط «وهو ما يعادل مبلغ 1.5 مليار دولار أو يزيد»، فهناك احتمالية لمنح عقود تقدر قيمتها بنحو 350 مليار دولار خلال العام الجاري.

وكان قطاع النقل بمثابة محور التركيز في 2013 وخاصة السكك الحديدية في النصف الثاني من العام على وجه التحديد، في أعقاب منح العقود الرئيسية لمترو الرياض، حيث ان منح عقود بمبلغ 22.5 مليار دولار كانت كفيلة بدفع قطاع النقل الى القمة بين القطاعات الأخرى في مؤشر أكبر 100 مشروع، لتصل قيمة قطاع النقل 80.6 مليار دولار في الربع الرابع من 2013.

كما تضمنت المشاريع الأخرى في المؤشر مشروع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لإنشاء مشروع قطار الحرمين فائق السرعة والذي تقدر قيمته بنحو 13.7 مليار دولار ومشروع مترو الدوحة والذي تقدر قيمته ب 6.2 مليارات دولار.

«شروق» و«غرفة التجارة الأمريكية» تبرمان اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك

أبرمت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» مذكرة تفاهم مع غرفة التجارة الأمريكية، بهدف ترويج الاستثمار، والتجارة، والتعاون الفني والاقتصادي بين الجانبين، وتعزيز الصادرات، وتبادل زيارات الوفود الاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والشارقة.

وجرت مراسم التوقيع في في مقر هيئة الشارقة للإستثمار والتطوير «شروق» بين سعادة مروان بن جاسم السركال، المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» وديفيد تشافيرن، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات في غرفة التجارة الأمريكية، بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتنص الإتفاقية على قيام «شروق» وغرفة التجارة بالعمل على تشجيع، وترويج، وتسهيل الاستثمار وتطوير التعاون بين أوساط التجارة والأعمال بين الجانبين، وإقامة شبكات أعمال لتسهيل تداول فرص الأعمال المتاحة في كلا البلدين، وتنسيق عمل هذه الشبكات، وتوسعتها.

كما تهدف الإتفاقية إلى تشجيع تبادل الإحصائيات المتعلقة بالبيانات الاقتصادية والتجارية لتسهيل الاستثمار، وتفعيل المشاريع والأنشطة البحثية المشتركة. كما تقضي الإتفاقية بمشاركة كل طرف في المؤتمرات والمعارض التجارية التي ينظمها الطرف الآخر، وبالعمل على تذليل أي عقبات قد تواجه نمو الاستثمار والتجارة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتدريب، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

وقال سعادة مروان بن جاسم السركال، المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للإستثمار والتطوير «شروق»، في تعليق له حول الإتفاقية: «ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات مثمرة وقائمة منذ أمد بعيد، كما أن تواصل حركة التبادل الاقتصادي، والثقافي، والفني تسهم في تعزيز الروابط بين البلدين. وفي هذا الإطار تلعب الشارقة دورا رئيسيا في تطوير هذه العلاقات، بفضل ما تقدمه من تسهيلات تجارية وفرص استثمارية، وأيضا بسبب الحضور البارز لعدد كبير من الهيئات، والمنظمات، والشركات الأمريكية في الشارقة منذ عدة أعوام. وتمتلك الإمارة في جعبتها الكثير لتقدمه للشركات الأمريكية الساعية إلى إيجاد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، ويتمثل هدفنا من هذه الإتفاقية في تعزيز الوعي حول ما تزخر به الشارقة من مقومات متميزة وفرص إستثمارية وافرة ومزايا فريدة تقدمها لأوساط الأعمال الأمريكية».

جانب من توقيع الاتفاقية

وتابع المدير التنفيذي لـ«شروق» مؤكدا على مكانة الشارقة كمقر مثالي للأعمال والاستثمار في الشرق الأوسط بفضل موقعها الإستراتيجي وكونها الإمارة الوحيدة التي تمتلك منافذ مطلة بشكل مباشر على الخليج العربي والمحيط الهندي، واحتوائها على بنى تحتية متميزة، وإمكانات لوجستية متقدمة، وبنية تشريعية وقانونية مشجعة ومرنة وجاذبة للاستثمار، علاوة على ما تمتلكه من مقومات في قطاع الثقافة والتعليم والفنون. وشدد بأن هذه الإتفاقية تأتي إنطلاقا من حرص «شروق» على فتح قنوات التواصل المتبادلة مع الجهات الاستثمارية الفاعلة، بهدف دفع عجلة التعاون في مختلف المجالات، بما يضمن توسيع العمل المشترك مستقبلا».

من جانبه قال ديفيد تشافيرن، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات في غرفة التجارة الأمريكية: «ندشن اليوم مرحلة جديدة في العلاقات بين غرفة التجارة الأمريكية و«شروق»، بما يؤكد إلتزامنا بتعزيز التعاون الاقتصادي مع إمارة الشارقة، وبتحقيق رؤيتنا المشتركة في الارتقاء بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى آفاق جديدة. ونحن في غرفة التجارة الأمريكية حريصون على توسيع العلاقات الاقتصادية بين بلدينا. ونعتقد بأن هذه الإتفاقية الجديدة مع «شروق» ستساعد في توطيد أواصر العلاقات التجارية وتنميتها بما يخدم المصالح المشتركة لكافة الأعمال في كلا البلدين».

وكانت بيانات وإحصائيات صدرت عن الحكومة الأمريكية مؤخرا قد أكدت بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد أحد الشركاء التجاريين الأسرع نموا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع حجم التجارة الثنائية الإجمالية بين البلدين من نحو 4.5 مليارات دولار في عام 2002 إلى 24.8 مليار دولار في عام 2012.

وسجلت التجارة الإجمالية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة نموا بلغت نسبته نحو 12.5 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 لتصل إلى 20.56 مليار دولار «75.46 مليار درهم» مقابل 18.27 مليار دولار «67.05 مليار درهم» في التسعة أشهر الأولى من 2012، محققة نموا كبيرا يعكس رغبة البلدين في توطيد علاقتهما والوصول بها إلى آفاق جديدة.

ويأتي إبرام مذكرة التفاهم في أعقاب الجولة الترويجية في الولايات المتحدة التي نظمتها هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» خلال الفترة من 30 سبتمبر وحتى 4 أكتوبر 2013، تحت شعار «الشارقة.. آفاق واسعة وفرص واعدة». وشارك في الجولة التي ترأسها الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي، رئيس مؤسسة الشارقة للإعلام، رئيس مركز الشارقة الإعلامي، أكثر من 20 جهة من القطاعين العام والخاص في الإمارة، بهدف الترويج للمقومات الاستثمارية والاقتصادية والثقافية لإمارة الشارقة، وبحث سبل التعاون وتعزيز العلاقات التجارية مع الهيئات والشركات الأمريكية.

يشار إلى أن «شروق» تأسست عام 2009 بهدف تحقيق إنجازات اجتماعية وثقافية وبيئية وتنمية اقتصادية على أساس الهوية العربية والإسلامية لإمارة الشارقة. وتسعى الهيئة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تبني أفضل المعايير الدولية في تقديم الخدمات النوعية التي تساعد في جذب المستثمرين سواء من المنطقة أو من كافة أنحاء العالم.

وتتركز مهام «شروق» في توفير التسهيلات الضرورية والحوافز وتذليل العقبات التي تواجه أنشطة الاستثمار في الإمارة، وكذلك تقييم مشروعات البنية التحتية ذات الصلة بالسياحة ووضع الخطط اللازمة لإستكمال تلك المشروعات.

وتقديراً لدورها في دعم وتمكين اقتصاد المنطقة، فازت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» بجائزة وكالة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013 التي تقدمها مجلة «ذا يوروبيان» البريطانية ضمن الجوائز المصرفية للعام 2013 – منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.